

وقع عن استدلال وهو قول بعض اصحابنا ان بعض  
 المتكلمين لان العلم بخبرهم يقتضيه بصفات تخص بهم نصار  
 طلب الصفات استدلالا يوصل الى العلم بخبرهم واختلف  
 القائلون بهذا بل انسب العلم به من الخبر او الخبر على وجهين  
 احدهما من الخبر لانه المخصوص والثاني من الخبر لانه المبلغ  
 فيه القول من جعل علم استدلال والوجه الثاني وهو قول الاثرين  
 من الفقهاء والمتكلمين انه علم اضطرار اذ رك بيانية العقول  
 لان العلم به قد يبين الى اليقين من غير نظر ويستقر في القلوب  
 من غير انتقال واختلف القائلون بهذا في علمه بالاضطرار  
 بل هو من فعل الخبر او من فعل الله تعالى على وجهين احدهما  
 انه من فعل الخبر لوصول اليه بنفسه وهو قول اكثر الفقهاء و  
 الوجه الثاني انه من فعل الله تعالى لانه المبلغ اليه وهو قول اكثر  
 المتكلمين واختلف من قال بهذا منهم على وجهين احدهما انه  
 من فعل الله تعالى في الخبر وان كان انه من فعله في الخبر والذي  
 اراه اولي ان اخبار الاستفاضة توجب علم الاضطرار واما  
 التواتر توجب علم الاستدلال لاستحفاً اذ فاضة عن نظر  
 واحتياج التواتر الى نظر مع وقوع العلم بهما وتزعم الامامية

انه لا يقع العلم باخبار الاستفاضة والتواتر الا ان يكون  
 في الخبرين عام معصوم او يصدقهم عليه عام معصوم وعلى  
 عن ضار بن عمرو ان حجة الاستفاضة والتواتر لا تقوم بعد  
 الرسل بقول الله وانما الا باجماع الامة على صدقهم  
 او صحة تعلمهم وكلا القولين مرفوع بقضايا العقول لانهما  
 تضطر الى العلم بها حكم الاضطرار بالثابتات ومدركات  
 الحواس لان الاخبار بالبلاء ان فيها ملكة والصين يعلم اضطرار  
 كما تعلم بالثابتة وكما يعلم الانسان ان تحت ارضه وسماؤه  
 لوجود انفسنا عالمة بها على سداً ولما في غايرة العظم من ذلك  
 قال طيغلق القنوي وهو انواع بطبع سليم من التكلف وبداهة  
 خلقت من التحق والتكلف ما يدل على وقوع العلم باخبار  
 الاستفاضة والتواتر بقوله

ما يبينهم من التليل نصب : رجاء من الاخبار ما لا يكتب  
 تظاهروا حتى لم تكن ال رسة : ولم يكن فيما اخره متعقب  
**فصل** واما اخبار الاحاد فضر بان احدهما ان يقتضيه  
 بها ما يوجب العلم بمضمونها وقد يكون ذلك من جهة اوجه  
 احدها ان يصدق عليه من ينقطع بصدقه كارسول او من اخر